

سياسات التعددية الثقافية بكوريا الجنوبية (2006-2022)

أسماء عبد التواب فهمي سراج الدين

مساعد خبير اقتصادي، الإدارة العامة للإعلام، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
asmaa.abdeltawab@feps.edu.eg

Multicultural Policies in South Korea (2006-2022)

Asmaa Abdeltawab Fahmy Srag Eldin

Economic Expert Assistant, Public Administration of Media, Information and Decision Support Center
asmaa.abdeltawab@feps.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2022.251650

URL: <http://doi.org/10.21608/ijppe.2022.251650>

تاريخ استلام البحث: 2022/5/21، وتاريخ قبوله: 2022/6/28

توثيق البحث: سراج الدين، أسماء عبد التواب فهمي. (يوليو، 2022). سياسات التعددية الثقافية بكوريا الجنوبية (2006-2022). *المجلة الدولية*

للسياسات العامة في مصر، 1(3)، 57-86.

المستخلص

تعتبر كوريا الجنوبية من دول العالم المعروفة بتجانسها العرقي والثقافي، حيث يمتلك الكوريون إحساساً قوياً بالهوية الكورية، ولكن مؤخراً بدأ المجتمع الكوري يشهد تحولات ديموجرافية واجتماعية ملحوظة؛ وذلك نتيجة ظاهرتي الهجرة وزواج الكوريين من جنسيات أجنبية، وهي التحولات التي أدت إلى انتقاله لمجتمع متعدد الأعراق والثقافات، الأمر الذي لم يتقبله الكوريون نتيجة اعتقادهم الراسخ بتجانس مجتمعهم وتفوق ثقافتهم؛ مما أدى إلى معاناة المهاجرين من التمييز والعنصرية.

ومن هنا، حاولت الحكومة الكورية وضع عدد من الخطط والسياسات للتعامل مع تداعيات ظاهرة التعددية الثقافية على المجتمع الكوري، وفي هذا السياق تسعى الدراسة للتعرف على أبرز الخطط الحكومية للتعامل مع التعددية الثقافية وتدابيرها على المجتمع الكوري، وتعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم؛ وذلك للتعرف على كيفية استجابة الحكومة الكورية للتحولات الديموجرافية التي شهدتها المجتمع الكوري، وانتهت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ الحكومة الكورية خطوات أوسع وأكثر تأثيراً حتى يتسنى لها إقناع الكوريين بتقبل التنوع الثقافي بالمجتمع، حيث لا يزال أمام الحكومة تحدٍ كبير يتمثل في تفكيك القيم والنظم الاجتماعية السائدة بالمجتمع الكوري حتى يحترم المواطن الكوري الاختلافات الثقافية للمهاجرين والأجانب، ويتعلم إبداء تقدير أفضل للثقافات المغايرة لثقافته.

تسعى الدراسة إلى تناول عدد من الأقسام حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها، تبدأ بالمقدمة، ثم الإشارة إلى طبيعة المجتمع الكوري المتجانسة، ثم تتناول أبرز العوامل التي ساهمت في التعددية الثقافية بكوريا الجنوبية، وتنتقل إلى الحديث عن السياسات التي اتبعتها الدولة لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، وأوجه القصور في السياسات الحكومية، ثم تنتهي بالخاتمة.

الكلمات الدالة: التعددية الثقافية، التجانس المجتمعي، ظاهرة الهجرة، الزواج الدولي، السياسات الحكومية.

Abstract

South Korea is known for its ethnic and cultural homogeneity, where national belonging and pride remain strong. However, recently Korea has been witnessing remarkable demographic and social transformations, as a result of immigration and international marriages phenomena. Such transformations have led to its transition to a multiethnic polyculture society. This has not been accepted by the Koreans, due to their firm belief in the homogeneity of their society and the superiority of their cultures, which led immigrants to suffer from discrimination and racism. Hence, the Korean government has endeavored to develop plans and policies to deal with the repercussions of the multiculturalism phenomena on the Korean society.

In this context, the study seeks to identify the most prominent government plans to deal with pluralism. This study is based on a systems-analysis approach, to identify how the Korean government is responding to demographic shifts in the Korean society, and it concluded that the Korean government should undertake broader and more effective actions to convince Koreans to accept cultural diversity in the society. The government is still facing a major challenge, which is dismantling the prevailing values and social systems in the Korean society, in order to have the Koreans respect the cultural differences of immigrants and foreigners, and learn to better appreciate the different cultures.

To realize this objective, the study addresses a number of axes, starting with an introduction, then referring to the homogeneity of the Korean society, addressing the most prominent factors that contributed to Korea's multiculturalism, the policies the state has pursued to achieve social integration of immigrants, and the shortcomings of those policies. Finally, the study ends with the conclusion.

Keywords: Multiculturalism, societal homogeneity, migration, international marriage, Government policies.

1. مقدمة

تُعرف كوريا الجنوبية¹ بين دول العالم كأحدى أكثر الدول تجانسًا على المستوى العرقي والثقافي، ويفتخر الكوريون بالقوموية الكورية التي تعظم الإحساس القوي بالهوية والثقافة الكورية وبفكرة نقاء العرق الكوري، ولكن منذ الستينيات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الكوري تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا، ونجحت الدولة في تحقيق طفرة تنموية صاحبها تحديات جديدة بسبب زيادة التنوع الثقافي (Kim, 2016, p81)، حيث شهدت كوريا بدءًا من أواخر التسعينيات ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد المهاجرين، وذلك بغرض الحصول على وظيفة وكذلك من أجل الزواج، وتعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر غير المسبوقة بالمجتمع الكوري، خاصة مع اعتقاد الكوريين أنهم مشتركون في هوية عرقية واحدة وثقافة موحدة ومجتمع متجانس (Yang, 2011, pp47-48).

ونتيجة للارتفاع الملحوظ في نسب العمال الأجانب، والنساء المهاجرات من أجل الزواج، والكوريين من الأصول الصينية، والمهاجرين من كوريا الشمالية، أصبح مجتمع كوريا متعدد الأعراق والهويات أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يمثل تحديًا للمجتمع الكوري المعروف بتجانسه، ومن أجل التكيف مع البيئة متعددة الثقافات، يحتاج الكوريون إلى تطوير مفهوم جديد للهوية الوطنية. (Yoon et al., 2008, p325)

ومن هنا، فإن ظاهرة الهجرة، وما نتج عنها من تعددية ثقافية، تطرح تحديات جديدة أمام المجتمع الكوري، جعلت الحكومة الكورية تدرك هذا الأمر، ومن هنا سعت الحكومة للتعامل مع تلك الظاهرة من خلال محاولة وضع خطط وسياسات للتعامل مع تداعيات ظاهرة الهجرة على المجتمع الكوري؛ لذا تسعى الدراسة إلى التعرف على سياسات الحكومة الكورية للتعامل مع ظاهرة التعددية الثقافية بالمجتمع الكوري، وكيف تعاملت مع هذا الأمر.

1.1 إشكالية الدراسة

من المعروف أن المجتمع الكوري من أكثر المجتمعات تجانسًا على مستوى العالم، حيث يعتقد الكوريون أنهم يشتركون في هوية ثقافية واحدة، ولكن المجتمع الكوري شهد العديد من التغيرات الاجتماعية والديموقراطية التي ساهمت في دخول كوريا إلى المرحلة الأولى من المجتمع متعدد الثقافات؛ ما أدى إلى ظهور عدد من المشكلات المرتبطة بتلك التطورات، لذا كان لزامًا على الحكومة الكورية التدخل للتعامل مع ذلك، ومن هنا فإن التساؤل الرئيسي للدراسة: ما سياسات وخطط الحكومة الكورية للتعامل مع قضية التعددية الثقافية بالمجتمع الكوري منذ عام 2006 وحتى 2022؟

2.1 أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى الأهمية العلمية والعملية، وتتمحور الأهمية العلمية حول محاولة التعرف على إحدى الظواهر الحديثة التي يشهدها المجتمع الكوري، وكيفية استجابة الحكومة لتلك الظاهرة، وهو ما يسهم في فهم طبيعة التطورات بهذا المجتمع، بالإضافة إلى ذلك حاولت الدراسة التعرف على البعد النظري لظاهرة التعددية الثقافية من خلال عرض عدد من الأدبيات السابقة في هذا الإطار، فضلًا عن ذلك فإن الدراسة متخصصة في الشأن الآسيوي وهو ما يمثل إضافة متواضعة في هذا المجال. أما الأهمية العملية فتتمحور حول أهمية ظاهرة التعددية الثقافية لمصر، خاصة في ظل الزيادة المتنامية لأعداد المهاجرين بالمجتمع المصري، وهو ما يبرز أهمية التطرق لكيفية تعامل الحكومة الكورية مع هذا الأمر بما يسهم من استفادة مصر من تلك التجربة.

3.1 أهداف الدراسة

تتمحور أهداف هذه الدراسة في التعرف على بعض ملامح الأوضاع الاجتماعية بالمجتمع الكوري، وأهم التحولات الاجتماعية والديموقراطية التي شهدتها هذا المجتمع وأسبابها، وأبرز خطط وسياسات الحكومة الكورية للتعامل مع قضية التعددية الثقافية، فضلاً عن تقييم مدى نجاح تلك الخطط في تحقيق أهدافها.

4.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم، والذي ينظر إلى السياسة العامة على أنها مُخرج من مخرجات النظام السياسي، حيث يستمد النظام المدخلات من بيئته الداخلية والدولية، ثم يقوم هذا النظام بالتعامل مع تلك المدخلات وتحويلها إلى مخرجات، والتي تمثلها السياسات العامة.

وتتكون مدخلات النظام السياسي من عدد من العناصر، منها:

المطالب: والتي تمثلها الرغبات التي يسعى المواطنون وجماعات المصالح والضغط - باختلاف أشكالها - إلى تحقيقها من خلال النظام السياسي.

الدعم: ويعني رضا المواطن عن القرارات المتخذة من قبل النظام السياسي.

المقاومة: تشير بالأساس إلى الجماعات التي تحمل توجهات مغايرة للنظام السياسي السائد، حيث تسعى لتحقيق أهداف وسياسات تعكس مصالحها، والتي غالباً ما تتعارض مع مصالح النظام السياسي السائد.

الموارد: تعني مجموع الموارد التي يمتلكها النظام السياسي، سواء في بيئته الداخلية أو الخارجية، والتي يُعتمد عليها من أجل تنفيذ سياساته العامة.

التغذية العكسية: وهي المعلومات الصادرة من المجتمع حيال السياسات العامة السابقة أو نحو مطالب جديدة.

ويمكن تطبيق هذا المنهج على موضوع الدراسة، في البداية شجعت البيئة الداخلية للمجتمع الكوري، والتي شهدت العديد من التحولات الديموقراطية مثل ظاهرة الهجرة والزواج الدولي، على ظهور مطالب عديدة من قبل الأفراد وجماعات مختلفة بالمجتمع الكوري موجهة للنظام السياسي ممثلاً في الرئيس والحكومة الكورية، لوضع سياسات للتعامل مع تداعيات تلك التحولات الديموقراطية، والتي من أبرزها قضية التعددية الثقافية، وضرورة صنع سياسات للتعامل معها، وقامت الحكومة بالاستجابة لتلك المطالب، وتم صنع عدد من السياسات والخطط لمحاولة تحقيق الاندماج الاجتماعي بالمجتمع الكوري (الفهداوي، 2001، ص ص 176-179).

5.1 حدود الدراسة

تعتمد الدراسة عام 2006 بداية الفترة الزمنية للدراسة، نظراً لكونه يمثل البداية الفعلية للاهتمام الرسمي للدولة الكورية بقضية المهاجرين، وبدء وضع الحكومة لسياسات التعددية الثقافية، ومن أبرزها، وضع الحكومة الخطة الكبرى بهدف تغيير النسيج المجتمعي لتقبل المهاجرين، وإنشاء لجنة رئاسية للاندماج الاجتماعي، وكذلك تقديم قانون لدعم الأطفال متعددي الثقافات وأسرهم إلى الجمعية الوطنية.

وتنتهي الدراسة عام 2022، والذي يشهد نهاية خطط الحكومة الكورية بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، والمتمثلة في الخطة الأساسية الثالثة لسياسة الهجرة في الفترة من 2018 وحتى 2022.

6.1 الأدبيات السابقة

يمكن تصنيف الأدبيات السابقة الخاصة بهذا الموضوع إلى اتجاهين؛ الاتجاه الأول يستعرض الدراسات التي تتناول التعددية الثقافية من الناحية المفاهيمية والنظرية، أما الاتجاه الثاني فيتناول الدراسات التي تتناول التعددية الثقافية في كوريا.

1.6.1 الدراسات التي تتناول التعددية الثقافية من الناحية المفاهيمية والنظرية

يعتبر مفهوم التعددية الثقافية هو أحد أكثر المفاهيم الفكرية والسياسية إثارة للجدل في الديمقراطيات المعاصرة، ولم يحظ هذا المفهوم بإجماع الباحثين على تعريفه، ولذا تنوعت التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم، ومنها أنها "السياسة العامة لإدارة التنوع الثقافي في مجتمع متعدد الأعراق، والتي تؤكد رسمياً على الاحترام المتبادل والتسامح مع احترام الاختلافات الثقافية داخل الحدود الوطنية (Hurn & Tomalin, 2013)".

وقد حددت الباحثة "جريشاييفا" (Grishaeva) في دراستها عدداً من النماذج لإدارة المجتمعات المتعددة ثقافياً وعرفياً ولغوياً، أبرزها النهج الاستيعابي؛ حيث يتم صهر الاختلافات بين المجموعات المختلفة، واستيعاب مختلف الثقافات في هوية واحدة، وهو ما يمثله النموذج الأمريكي، فضلاً عن النموذج الخاص باحترام التنوع الثقافي واللغوي والديني بالمجتمع، والمتمثل في النموذج الكندي، وهناك أيضاً النموذج الأوروبي الخاص بالتعددية الثقافية والذي يجمع بين احترام التعدد اللغوي بالمجتمع واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة عالمية (Grishaeva, 2012).

وصنفت دراسة الباحث "سيجلو" (Seglow) أنواع الحقوق التي تطالب بها الأقليات لثلاث مجموعات، الأولى: حقوق تتعلق بالحكومة، وهي تشمل التمثيل السياسي والانتخابي؛ والثانية: توسيع الممارسات الثقافية المتميزة من خلال تحرير تلك المجموعات من الأعباء الذي تفرضها القوانين، وتقديم مساعدة خاصة للأقلية المحرومة، مثل قانون التعليم ثنائي اللغة؛ والثالثة: الأكثر صعوبة في تحديدها، حيث لا تنطوي على قواعد أو حقوق، ولكنها عبارة عن تصورات المجموعة عن نفسها، والاعتراف بها في الفضاء العام، مما يؤثر على كيفية إدراك الأعضاء لأنفسهم، وموقفهم تجاه المجتمع.

وأوضحت الدراسة محاولات عدد من الباحثين وضع نظريات للتعددية الثقافية "حقوق الأقليات" من خلال محاولة استيعاب المطالب الثقافية ضمن النظرية الليبرالية، وأبرزها نظرية المواطنة متعددة الثقافات "لويل كيميكييا" (Will Kymlickia)، والتي قدمت عدداً من الافتراضات منها، التمييز بين الأقليات القومية والجماعات العرقية، والأولى هي أمم ناشئة وجدت نفسها مندمجة في دولة متعددة الجنسيات، مثل الشعوب الأصلية في كندا. على النقيض من ذلك، فإن الجماعات العرقية ظهرت نتيجة للهجرة، والهدف من هذا التمييز هو تبرير التسلسل الهرمي للحقوق الثقافية السابق الإشارة إليها، ففي حين أن الأقليات القومية تستحق حقوق التمثيل والحكم الذاتي، فإن الجماعات العرقية تستحق مساعدتها على الاندماج بشروط عادلة (Seglow, 2003).

وفي هذا الإطار، أشار "تايلور" (Charles Taylor) في دراسته الرائدة "The Politics of Recognition"، إلى أن الحاجة للاعتراف هي إحدى القوى الدافعة وراء ظهور الحركات القومية، وجماعات الأقليات وسياسات التعددية الثقافية؛ حيث إن هناك ترابطاً بين الاعتراف والهوية، فهوية الشخص تتشكل من خلال الاعتراف بذلك الهوية أو عدم الاعتراف بها، معتبراً أن هذا الاعتراف يعد حاجة إنسانية مهمة، ويجادل تايلور بأن المفهوم الحديث للكرامة ظهر نتيجة انهيار النظم الاجتماعية القائمة على قيمة الشرف، أما مفهوم الهوية الفردية فظهر له فهم جديد قائم على تفرد كل شخص. وقدم تايلور نهجين للتمييز بين سياسات الاعتراف المتساوي: الأول هو سياسة الكرامة المتساوية بمعنى معاملة جميع الأفراد على أنهم متماثلون عالمياً من خلال الاعتراف بمواطنتهم المشتركة، أما الثاني فهو سياسة الاختلاف حيث يتم التعرف على مواطن تفرد كل فرد أو مجموعة، واهتم تايلور بربط الاعتراف بالسياسات الثقافية، باعتبارها وسيلة لتبرير حماية الأقليات الثقافية من خلال التأسيس للحقوق أو احترام الاختلافات الثقافية، معتبراً أن الثقافات/الهوية المميزة للشخص تمنح الأفراد شعوراً مهماً بالذات الأصلية (Taylor, 1992).

وانقسم الباحثون حول مدى توافق التعددية الثقافية مع المجتمعات الليبرالية، حيث يرى فريق أن الأساس النظري للتعددية الثقافية يكمن في النظرية الليبرالية، خاصة نسختها الكلاسيكية، حيث يؤكد "كوكثاس" (Kukathas) في دراسته أن الليبرالية تعلن أهمية أن يعيش المرء حياة خاصة به، حتى لو كانت الأغلبية لا توافق على ذلك. ويتطلب هذا سيادة نظام للتسامح، ووفقاً لليبرالية فإن وجود ثقافات مختلفة أمر مسموح به، حتى لو كانت تلك الثقافات لا تتبنى القيم الليبرالية، ومن هنا يمكن وصف نظام ليبرالي كلاسيكي بأنه نظام متسامح للغاية لأنه يقبل أولئك الذين يعارضونه (Kukathas, 2004).

بينما يرى الفريق الآخر ويمثله "فرنانديز" (Fernández) أن هناك اختلافاً بين نهج التعددية الثقافية والليبرالية في مواقفهما نحو مفاهيم الثقافة والمساواة، حيث تؤمن الليبرالية بمعاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، وبالفصل بين مجالات المجتمع المختلفة، بينما يرتاب أتباع التعددية الثقافية في إمكانية الفصل الليبرالي بين المجالات وفي الحياد المزعوم للدولة وتطبيق المعاملة المتساوية، معتبرين أن الدولة الليبرالية دولة استيعابية، حيث تفضل بعض القيم وأساليب الحياة على الأخرى، مثل تفضيل أنماط الفردية والاستقلالية على القيم الجماعية. ومن هنا تقترح التعددية الثقافية معاملة تفاضلية للمجموعات ككامل وأحياناً بديل للمعاملة المتساوية، وتطور هذا الخلاف لصراع بين النهجين، حيث يشعر الليبراليون بالقلق من أن حماية الثقافات تؤدي لتقييد حرية الأفراد، وتهديد نمط حياتهم الليبرالي (Fernández, 2013).

ويمكن الاستفادة من هذا الاتجاه في التعرف على الاتجاهات النظرية والمفاهيمية التي تناولت مفهوم التعددية الثقافية، ومحاولات تفسير تلك الظاهرة من قبل المنظرين، ووضع نظريات لها.

2.6.1 الدراسات التي تناول التعددية الثقافية في كوريا

وفقاً لدراسة الباحث "تشاو" (Choe) يتسارع التنوع الثقافي في المجتمع الكوري منذ التسعينيات؛ وقد حدث هذا التنوع نتيجة لهجرة العمال من الجنسيات الأجنبية إلى كوريا في أعداد كبيرة في خضم النمو الاقتصادي لكوريا، وانهيار الاشتراكية، والعولمة (Choe, 2007). وعلى الرغم من تراجع التعددية الثقافية في أنحاء أوروبا الغربية، تؤكد دراسة الباحثة "كيم" (Kim) أن مصطلح التعددية الثقافية انتشر بصورة ملحوظة في كوريا منذ عام 2006، وترجع الدراسة اتجاه كوريا لتبني سياسات التعددية الثقافية إلى رغبتها في تعزيز مكانتها الدولية، وتحسين صورتها بين دول العالم كدولة تتبنى النهج الليبرالي، وهو ما يسهم في انتقال الدولة إلى مصاف الدول المتقدمة (N. Kim, 2015).

ويرى فريق من الباحثين أن ارتفاع أعداد الأجانب بكوريا ساهم في انتقالها من مجتمع متجانس إلى متعدد الثقافات، ونتيجة ذلك، أجرت الحكومة العديد من التغييرات في السياسة لتهيئة المجتمع لقبول التعددية، وتنوع التحديات التي تواجه تلك السياسات وتؤثر بصورة سلبية على المهاجرين، ومنها تعرض المهاجرين للتمييز، فضلاً عن اعتماد الحكومة على النهج الاستيعابي في التعامل معهم (Kim & So, 2018).

ومن ناحية أخرى، قام فريق من الباحثين بفحص توجهات الكوريين تجاه الأجانب والأقليات الثقافية، والتي تتمحور وفقاً للرؤية الشائعة حول تمييز العرق الكوري واستبعاد الكوريين للأجانب، ولكن على عكس ذلك، أظهرت نتائج الأبحاث أن الكوريين أكثر انفتاحاً وتسامحاً تجاه المهاجرين، حيث يميلون إلى الاعتقاد بأن المهاجرين لا يمثلون تهديداً خطيراً لاقتصاد كوريا وثقافتها (Yoon et al., 2008).

ويؤكد بعض الباحثين أن فعالية سياسة التعددية الثقافية تتوقف على مدى استعداد المجتمعات الاستيعابية لتغيير مواقف النخبة والعامة نحو ثقافة الأقليات، فضلاً عن ممارسة قدر أكبر من التسامح تجاه الأجانب؛ مثل ممارسة استراتيجيات التسامح في كوريا، حيث تسعى الدولة الكورية لتنفيذ تدابير؛ مثل جهود مناهضة التمييز، وإدخال بعض التعديلات في النظام التعليمي، والترويج للتعدد الثقافي بالمجتمع الكوري، ونشر قيم التسامح لاحتضان المهاجرين في المجتمع (Ng & Bloemraad, 2015).

ويمكن الاستفادة من هذا الاتجاه في التعرف على حالة الدراسة بشكل تفصيلي، والتعرف على وضع المجتمع الكوري بعد انتقاله لمجتمع متعدد الثقافات.

7.1 الأسئلة الفرعية

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة الفرعية؛ والتي تتمحور حول:

- ما طبيعة التجانس المجتمعي الكوري؟ وما التحولات الديموجرافية التي أثرت على طبيعة هذا التجانس؟
- ما سياسات الحكومة للتعامل مع التحولات الديموجرافية التي شهدتها المجتمع الكوري؟
- وما تقييم تلك السياسات؟

8.1 تقسيم الدراسة:

من خلال إشكالية الدراسة السابق الإشارة إليها، تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- التجانس المجتمعي الكوري، والعوامل التي أسهمت في التعددية الثقافية.
- سياسات الدولة لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين.
- أوجه القصور في السياسات الحكومية.

2. التجانس المجتمعي الكوري

يعتقد الكوريون أن بلادهم تمتلك تاريخاً حافلاً وطويلاً يقارب الخمسة آلاف عام (Park, 2017)، وأن مجتمعهم يرتبط بشكل وثيق بهوية وثقافة كورية فريدة؛ ما أسهم في خلق مفاهيم صارمة للانتماء لهذا المجتمع والارتباط بالهوية الكورية، أبرزها نقاء الدم الكوري والإيمان بقيم وتقاليد المجتمع، وأدت تلك المفاهيم إلى التمييز ضد الكوريين من أصول أمريكية وصينية وروسية وغيرها، (Lim, 2009, p1) وطوال تاريخها عُرِفَت كوريا بأنها أمة متجانسة، وروجت حكوماتها لفكرة اشتراك الكوريين في هوية واحدة (Bossard, 2018, p38).

ولكن انخفاض نسب الشباب وتراجع معدل المواليد، وهو ما يوضحه الجدول والشكل رقم (1)، أثار العديد من المخاوف حول مستقبل كوريا، خاصة مع ارتفاع معدل الشيخوخة من 19.1% في 1995 إلى 88.7% في عام 2014، ووفقاً لتلك المعدلات فإن كوريا ستتحول إلى "مجتمع كبير في السن" بحلول عام 2026، وللتغلب على هذا الأمر سعت الحكومة لزيادة نسب مشاركة العمالة الأجنبية والنساء في سوق العمل، وذلك للمساعدة في زيادة الإنتاجية وتخفيف العبء المالي على الحكومة (Baek, 2017, pp28-29).

جدول 1

عدد المواليد الأحياء ومتوسطهم اليومي ومعدل الخصوبة الكلي وعدد الشباب (بالمليون).

2020	2019	2018	2016	2014	2012	2010	2008	2006	
272.3	302.7	326.8	406.2	435.4	483.6	470.2	465.9	448.2	عدد المواليد الأحياء
0.746	0.829	0.895	1.112	1.192	1.324	1.288	1.276	1.228	متوسط عدد المواليد الأحياء يوميًا
0.84	0.92	0.98	1.17	1.21	1.30	1.23	1.192	1.123	معدل الخصوبة الكلي %
8,542	8,765	8,990	9,378	9,838	10,197	10,288	-	-	عدد الشباب من سن 24:9 (بالمليون)

المصدر:

-Birth Statistics in 2020. (2021). Statistics Korea.

<http://kostat.go.kr/portal/eng/pressReleases/8/10/indexboard?bmode=download&bSeq=21370&aSeq=391897&ord=>

- Birth Statistics in 2010. (2011). Statistics Korea.

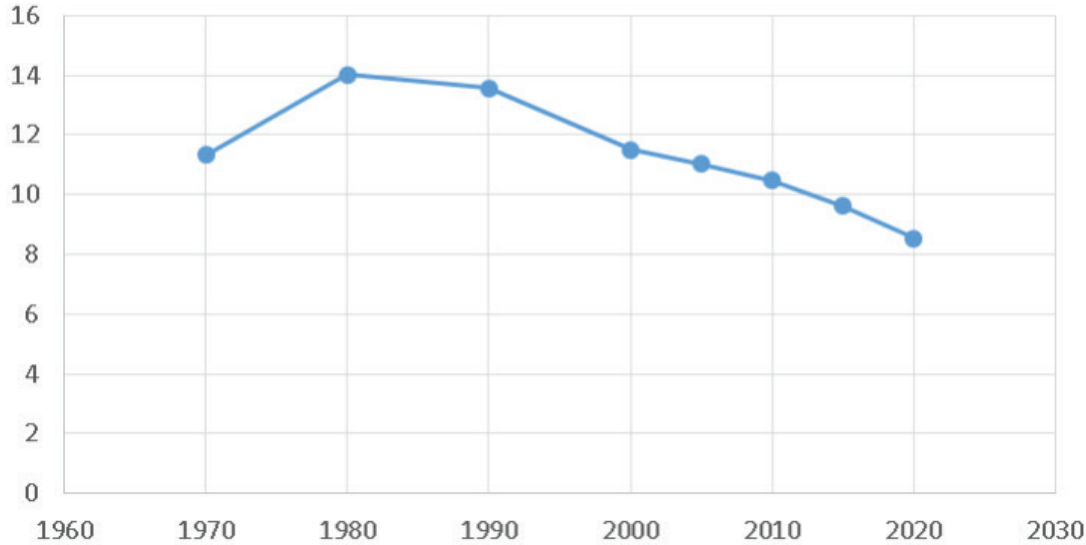
<http://kostat.go.kr/portal/eng/pressReleases/8/10/index.board?bmode=download&bSeq=&aSeq=391897&ord=1>

- Statistics on the Youth. Statistics Korea.

<https://bit.ly/3nhzWBJ>

شكل 1

عدد الشباب من سن ٢٤:٩ بالملايين في الفترة (1970-2020)

المصدر: Statistics on the Youth. Statistics Korea. <https://bit.ly/3nhzWBJ>

وبالتالي منذ الثمانينيات من القرن العشرين شهد المجتمع الكوري تحولات ديموجرافية أدت لانتقاله لمجتمع متعدد الثقافات، وذلك نتيجة تزايد معدلات الهجرة وانتشار ظاهرة الزواج الدولي، والدليل أن عدد الأجانب خلال عام 1995 كان لا يتجاوز 111 ألف أجنبي، (Choe, 2007, p137)، بينما وصل هذا الرقم إلى المليون في عام 2007، وشهد طفرة كبيرة حيث تجاوز عدد الأجانب 2 مليون أجنبي مقيم في كوريا عام 2016، وذلك بنسبة 3.9% من إجمالي السكان، (Korea immigration Service, 2018, p26)، وتخطى حاجز الـ 2.5 مليون أجنبي عام 2019 (Chung, 2021)، ويُعدُّ هذا العدد الإجمالي للأجانب، بما في ذلك الطلاب والعاملون ذوو الياقات البيضاء، والعمال في الصناعات منخفضة الجودة ووظائف الخدمات "3D" والعمال غير المسجلين والعرائس الأجانب (Moon, 2015, p2).

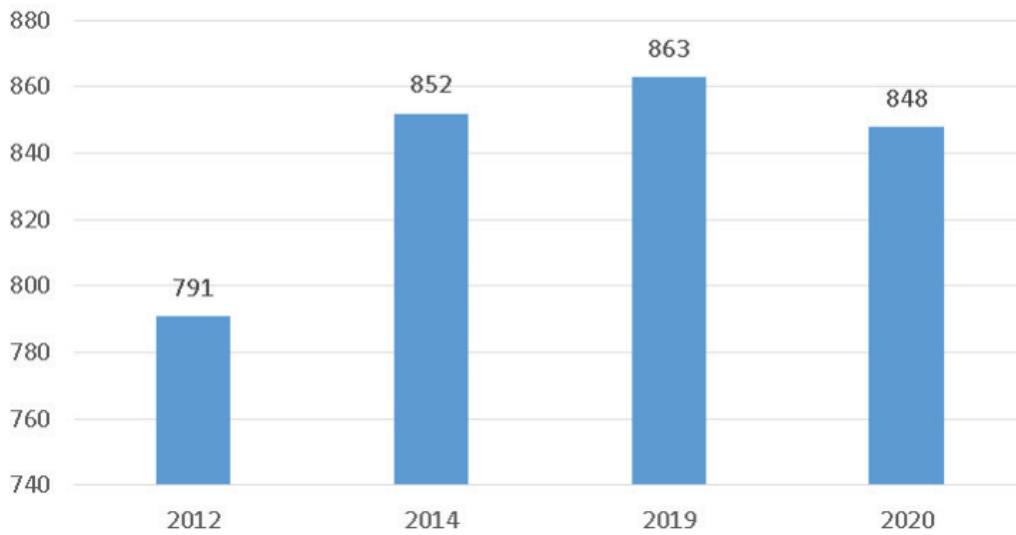
ويمكن مناقشة طبيعة تلك التحولات الديموجرافية التي شهدتها المجتمع الكوري، والتي أسهمت في تحوله لمجتمع متعدد الثقافات، وذلك من خلال تناول عدد من النقاط الفرعية، والتي تتنوع ما بين ظاهرتي الهجرة والزواج الدولي، وذلك كما يلي:

1.2 ظاهرة الهجرة

نجحت كوريا منذ الستينيات في تحقيق طفرة اقتصادية ملموسة في مختلف القطاعات الإنتاجية والتنمية للمهارات، والتي أطلقوا عليها وظائف الـ "3 Dirty"، وهي المهن "الخطيرة والصعبة وغير المستحبة"، منها أعمال النظافة والعمل بالمطاعم والمصانع. وكان نتاج ذلك أن شهدت تلك الوظائف نقصاً حاداً اضطرت الدولة لتعويضه بفتح باب الهجرة لاستقدام العمالة الأجنبية، (Kim & So, 2018, p107) والذين بلغ عددهم بحلول 2005 بنحو 358 ألف عامل مهاجر، بمن فيهم العمال من المهاجرين غير الشرعيين، (Yoo, 2005, p2) وتتصاعد عدد العمال الأجانب عام 2014 ليصل إلى حوالي 852 ألف عامل، (Statistics Korea, 2014, p2) وارتفع بصورة طفيفة عام 2019 حيث وصل إلى 863 ألف عامل (Statistics Korea, 2019, p2)، ويوضح الشكل رقم (2) التالي هذا التطور.

شكل 2

إجمالي العاملين الأجانب خلال الفترة (2012 - 2020)



المصدر:

-2012 Foreigner Labour Force Survey. (2012). Statistics Korea. <https://bit.ly/3OldQtM>

-2014 Foreigner Labour Force Survey. (2014). Statistics Korea. <file:///C:/Users/amr/Downloads/2014flfs.pdf>

-2019 Survey on Immigrants' Living Conditions and Labour Force. (2019). Statistics Korea. <https://bit.ly/3OtuDuM>

-2020 Survey on Immigrants' Living Conditions and Labour Force. (2020). Statistics Korea. <https://bit.ly/3u3IuzC>

ومن المتوقع أن تتزايد تلك المعدلات مُستقبلياً، خاصة في ظل انخفاض معدل المواليد في كوريا؛ الأمر الذي سيدفعها إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية، وهو ما نبهت إليه منظمة الأمم المتحدة، حيث أشار تقريرها الصادر عام 2001 إلى أهمية العمالة الأجنبية لاستمرار تطور الاقتصاد، والدليل أن كوريا ستحتاج ما يقارب الـ 6.4 ملايين مهاجر للمحافظة على حجم السكان في سن العمل ثابتاً عند 36.6 مليوناً، وذلك خلال الفترة 2020 - 2050 (Lim, 2009, p7).

وعلى الرغم من تلك الحاجة، فإن العمالة الأجنبية عانت من الاستغلال والاستبعاد، حيث تعرضت أول جماعة من العمال المهاجرين للتمييز، وجعلت الحكومة هذا الأمر ممكناً من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج "المتدرب الصناعي"، وهو نظام عمل تمييزي انطلق في أوائل التسعينيات واستمر حتى 2007 (Lim, 2010, p57)، وسيتم الحديث عنه لاحقاً بالتفصيل.

ولكن في المقابل، رفض العمال الأجانب القبول بتلك المواقف السلبية، ونتاج ذلك اندلعت الاحتجاجات، منها احتجاج يناير 1995، والذي تظاهر فيه 13 عاملاً وعاملة من النيبال، قدموا خلاله عدداً من البيانات العامة التي تعكس التعامل معهم كعبيد وافتقارهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية، وبهذا العمل الاستباقي بدأ أي جهد من قبل الحكومة لتصوير العمال الأجانب كتهديد للمجتمع الكوري أمراً هزلياً (Lim, 2010, p57).

وتتنوع التركيبة السكانية للمهاجرين ما بين الصينيين، والفيتناميين، والفلبينيين، والأمريكيين، وغيرهم، (Yeo, 2016, p2) وكذلك الهاربون من كوريا الشمالية، وعلى الرغم من اشتراكهم في نفس الخلفية العرقية واللغوية مع الجنوبيين، فإنهم يتعرضون للتمييز (Moon, 2010, p4)، وأيضاً الكوريون ذوو الأصول الصينية (Kim et al., 2017, p185)² (Hwa-Gyo).

1.1.2 ظاهرة الزواج من جنسيات أجنبية

هناك عامل آخر أسهم في تعدد الثقافات هو اتجاه الكوريين إلى الزواج من جنسيات أجنبية مختلفة، وذلك يتضح من ارتفاع معدل الزيجات الدولية من 4% في عام 2000 إلى 12% في عام 2006، ووجود ما يقارب من 36% من الرجال تزوجوا من أجنبيات في العام نفسه (Kim, 2018, p107). ويُمكن القول إن عدد الزيجات الدولية ارتفع من 4,710 ألفاً في التسعينيات إلى 42.356 ألفاً في عام 2005، بينما تراجعت تلك الأعداد في عام 2014 حتى بلغت 23.316 (Kim, 2017, p233)، واستمرت تلك النسبة في التراجع وفقاً لمكتب الإحصاء الكوري، حتى وصلت إلى 20.8 ألفاً بحلول عام 2017 (Statistics Korea, 2017)، ولكنها ارتفعت في عام 2019 حتى سجلت 23.6 ألف زيجة دولية (Statistics Korea, 2019)، ويوضح الجدول التالي عدد الزيجات الدولية مقارنة بإجمالي عدد الزيجات منذ 2006 وحتى 2021.

² هم أقلية عرقية بالمجتمع الكوري، ويعود تاريخهم إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث دخل عدد من التجار الصينيين شبه الجزيرة الكورية، وبعد الحرب الأهلية في الصين، انتقلت مجموعات منهم إلى كوريا، وبحلول منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، هاجر أكثر من 80,000 إلى كوريا، ولكن انخفض هذا العدد في أعقاب عام 1945، حيث حظرت الحكومة الكورية على الصينيين جميع أنواع الزيارات، وقيدت أنشطتهم المالية.

جدول 2

إجمالي عدد الزيجات وعدد الزيجات الدولية ونسبتها من إجمالي الزيجات (بالآلاف)

السنة	إجمالي الزيجات	عدد الزيجات الدولية	نسبة الزيجات الدولية من إجمالي الزيجات (%)
2006	330.6	38.8	11.7
2007	343.6	37.6	10.9
2008	327.7	33.3	10.2
2009	309.8	33.3	10.7
2010	326.1	34.2	10.5
2011	329.1	29.8	9.1
2012	327.1	28.3	8.7
2013	322.8	26.0	8.1
2014	305.5	23.3	7.6
2015	302.8	21.3	7.0
2016	281.6	20.6	7.3
2017	264.5	20.8	7.9
2018	257.6	22.7	8.8
2019	239.2	23.6	9.9
2020	214.0	15.3	7.1
2021	193.0	13.1	6.8

Marriage and Divorce. Reports from (2006-2021). Statistics Korea. <https://bit.ly/2MzWhKK>: المصدر

وتعود ظاهرة الزواج الدولي إلى التراجع الملحوظ في نسب النساء خاصة بالمناطق الريفية، وهو ما حدث نتيجة لسياسات الدولة الكورية الخاصة بتقييد الإنجاب، والتي طبقت منذ الخمسينيات، واستهدفت التغلب على النمو السكاني، ونتيجة تمييز المجتمع الكوري للرجال على النساء، ارتفعت معدلات الإجهاض الانتقائي للجنس، وهو ما أدى لارتفاع معدلات عدم التوازن بين الجنسين والتي بلغت 100:117 عام 1990، وكذلك أسهم التعليم في زيادة حجم تطلعات النساء سواء من الناحية الاجتماعية أو المهنية، (Kim & Kilkey, 2016, p139) وأيضاً أسهم كل من تفضيل النساء الزواج في المناطق الحضرية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية لمواطني الدول المصدرة لتلك الزيجات، ودخول الدولة والمؤسسات الدينية كشريك في ترتيب تلك الزيجات، في بروز تلك الظاهرة (Lim, 2009, p6).

وترتب على ارتفاع معدل الزيجات الدولية بروز ظاهرة الأطفال مختلطي/متعددي الجنسية³ (Yoo, 2017, p347) "mixed children"، والتي تزايدت أعدادهم بصورة ملحوظة، حتى وصلت 51.918 طفلاً متعدد الجنسية بحلول منتصف عام 2008، وتلك الأرقام لا تشمل أبناء العاملين ممن لا يحملون أي وثائق، والذين قُدرت أعدادهم بحوالي 5845 طفلاً (Lim, 2009, pp5-6)، وارتفعت نسب الأطفال متعددي الجنسية عام 2015 إلى 207.693 (Jo & Jung, 2017, p200). وفي ذات السياق، أعلنت وزارة التعليم عام 2015 عن زيادة بمعدل 6 آلاف سنوياً في عدد الأطفال متعددي الجنسية المسجلين في مدارس K-12، مقارنة بانخفاض عدد الأطفال الكوريين بحوالي 200 ألف سنوياً (Kim & So, 2018, p107).

وعلى الرغم من إدراك الدولة الكورية لضرورة استيعاب العائلات المتعددة، وتشجيع أفرادها على توسيع أدوارهم الاجتماعية فإن الكوريين لم يتقبلوهم، ولا يزال أطفال تلك العائلات يواجهون التمييز، فوفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا، واجه 42% من الطلاب بالمدارس صوراً مختلفة من السخرية (MacLellan & Brannen, 2014, p20).

ويُمكن القول بأن التعددية الثقافية ظاهرة حديثة بكوريا، ظهرت بعد تدفق المهاجرين الأجانب لتلبية حاجة اقتصادية واجتماعية مُلحة، وهو ما أثار عدداً من المشكلات كما أوضحنا، وتلك المشكلات ظهرت نتيجة الاعتقاد الراسخ لدى الكوريين بأنهم شعب متجانس، فضلاً عن اعتداده باللغة الكورية، ومن ثم شعوره بتفوق الثقافة الكورية، وهو ما منع الكوريين من تقبل الأجانب المقيمين ببلدهم؛ مما دفع لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري للإعراب عن قلقها إزاء معتقدات كوريا تجاه التجانس العرقي، وتمييزها بين الدماء النقية والمختلطة (Kim & So, 2018, pp103-109). ولمحاولة تصحيح هذا الوضع اهتمت الدولة بوضع عدد من السياسات بهدف دمج المهاجرين بالمجتمع الكوري.

³ يقصد بها أطفال الزيجات الدولية بين شريك كوري ومهاجر من أي جنسية، وينظر إليهم على أنهم من "الدماء المختلطة - mixed-blood"، وهو مصطلح يحمل دلالة سلبية.

3. سياسات الدولة لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين

بدأت الدولة مؤخرًا في تنفيذ بعض البرامج الاجتماعية المخصصة للمهاجرين، والتي تختلف باختلاف الفئة التي ينتمي إليها المهاجر، والتي تتنوع ما بين العمال الأجانب والمهاجرين المتزوجين، وذلك كما يلي:

1.3 فئة العمال الأجانب

اعتمد الموقف الرسمي للحكومة الكورية في البداية على الاستبعاد الكامل للمهاجرين المحتملين، على الرغم من نقص العمالة، وتراجع معدل المواليد وارتفاع معدل شيخوخة السكان، وهي العوامل التي من المفترض أن تدعم قبول المهاجرين، لكن في المقابل تم دعم سياسات "عدم الهجرة" اعتقادًا في أن الكوريين الشماليين سيوفرون عمالة بمجرد إعادة توحيد الكوريتين.

ولمواجهة النقص الحاد في الأيدي العاملة بدأت الدولة منذ أوائل التسعينيات في قبول المهاجرين بشكل غير رسمي، وذلك باستخدام برنامج العمال الضيوف "Guest workers"، والذي يطلق عليه نظام المتدربين الصناعيين "The Industrial Trainee System"، ووفقًا لهذا النظام تعاملت الحكومة مع العامل الأجنبي باعتباره متدربًا، وهو ما يعني افتقاده لحقوق العمل الأساسية، وكذلك حدد هذا النظام مدة ثلاث سنوات كحد أقصى لإقامة العمال، وحظر اصطحاب أسرهم، أو استقدامهم خلال تلك المدة (Kim, 2009, pp63-68). ويخضع المهاجرون لعقود قصيرة الأجل، ويعيشون في أماكن للعمال، أو يستأجرون عقارات مساكن ذات غرفة واحدة، وينظر إلى هذا النوع من الهجرة على أنه إصلاح قصير الأجل لا يلزم الدولة الانخراط في القضايا الاجتماعية الأوسع (Watson, 2012, p 237).

ولكن مؤخرًا قامت الدولة بتعديل سياسات التعامل مع العمال، حيث قدمت نظام تراخيص العمل "The Employment Permit System" ليحل محل نظام المتدربين الصناعيين، ويعترف هذا النظام بالعمال الضيوف بإعتبارهم عمالًا بدلًا من اعتبارهم متدربين، ومن ثم منحهم حقوقًا تكاد تكون متساوية مع العمال الكوريين، فمثلًا من حقهم الحصول على إعانات البطالة والانضمام للنقابات العمالية (Kim, 2009, p66)، واعتمدت الحكومة في 31 يوليو 2003 القانون الخاص بتصريح العمل للعمال الأجانب، وفي أقل من عام دخل هذا القانون حيز التنفيذ، وصممت الحكومة هذا النظام لتأسيس إطار قانوني يمنح العمال الأجانب حقوقهم ويمنع استغلالهم، وفي 23 يونيو 2011، مُنح المخطط جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة لإسهامه في الحد من استغلال العمالة (M. Kim, 2015,p1).

وعلى عكس أنظمة التوظيف السابقة، فإن نظام "EPS" يحد من دور القطاع الخاص في عملية التوظيف، ويقدم أسعارًا موحدة لإجراءات الهجرة، ونتيجة ذلك، انخفضت تكاليف الهجرة للفرد من أكثر من 3700 دولار أمريكي إلى حوالي 1000 دولار أمريكي، وكذلك قدم هذا النظام ضمانات مالية وخدمات اجتماعية ورعاية صحية للعمال الأجانب، ومنها حصول العامل على الحد الأدنى للأجور، والوصول إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، والتأمين ضد الحوادث المهنية، وإمكانية تغيير العمال لرؤسائهم في العمل حتى ثلاث مرات في الصناعة نفسها، إذا كان بإمكانهم تقديم أسباب مقنعة للتغيير (Cho et al., 2018, pp15-16)، فضلًا عن إنشاء حي المراكز لتسهيل تقديم الخدمات للأجانب، مثل التعامل مع البنوك وخدمات البريد، بالإضافة إلى بناء مدارس ومستشفيات جديدة (Watson, 2012, p 245).

وعلى الرغم من تلك الإجراءات فإن الحكومة الكورية لا تزال تحظر على العمال المشاركة في الحياة السياسية، وتحرمهم من الحصول على الجنسية الكورية، ولا تعترف بأبنائهم ككوريين، ووصل الأمر إلى سعي الحكومة الحثيث لتحديد مدة إقامة العاملين، وهو ما نص عليه نظام تراخيص العمل "EPS" بأن لا تتجاوز مدة إقامة العامل ثلاث سنوات، وكذلك قيام الحكومة بتطبيق سياسة التناوب لثلاث سنوات بعد صدور قانون الإقامة الدائمة في عام 2002، والذي نص على أن إقامة العامل لخمس سنوات تمهد لحصوله على وضع الإقامة الدائمة (Kim, 2009, p66)، ومن ناحية أخرى عارضت الكيانات الاقتصادية نظام "EPS"، وخاصة "الاتحاد الكوري للصناعات الصغيرة"، والذي اعتبر أن هذا القانون منح العمالة الأجنبية مزايا وحقوق لا تستحقها (Lim, 2010, p59).

وعلى الرغم من الجهود الخاصة بدمج العمال الضيوف فإن الحكومة الكورية ما زالت انتقائية، حيث تهتم أكثر بدمج العمال الأجانب أصحاب الموارد الغنية، والذين من المتوقع إسهامهم في تحسين وضع الاقتصاد، حيث يتم منحهم حق الإقامة الدائمة بغض النظر عن مدة إقامتهم.

وعلى عكس أنظمة التوظيف السابقة، فإن نظام "EPS" يحد من دور القطاع الخاص في عملية التوظيف، ويقدم أسعاراً موحدة لإجراءات الهجرة، ونتيجة ذلك، انخفضت تكاليف الهجرة للفرد من أكثر من 3700 دولار أمريكي إلى حوالي 1000 دولار أمريكي، كما قدم هذا النظام تدابير حمائية للعمال، أبرزها حصول العمال على الحد الأدنى للأجور، والوصول إلى التأمين الصحي الشامل، وكذلك التأمين ضد الحوادث المهنية، ويسمح النظام للعمال بتغيير أصحاب العمل حتى ثلاث مرات في ذات الصناعة، إذا كان بإمكانهم تقديم أسباب وجيهة للتغيير (Cho et al., 2018, pp15-16). وقامت الحكومة بتقديم بعض الخدمات للمهاجرين الأجانب، ومنها إنشاء حي المراكز لمساعدة الأجانب على التعامل مع أمورهم الحياتية، مثل التعامل مع البنوك وخدمات البريد والحكومة المحلية، وتقوم الحكومة أيضاً ببناء مدارس ومستشفيات جديدة للأجانب (Watson, 2012, p245).

وعلى الرغم من تلك الإجراءات فإن الاستبعاد التفاضلي لا يزال هو سياسة الحكومة الكورية، حيث لا يزال العمال مستبعدين من المجال السياسي، أو من مجال زيادة "النسل"، حيث تتوقع الدولة عودة العمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، وتحرمهم من الحصول على الجنسية، وينص نظام تراخيص العمل "EPS" على أن الحد الأقصى لمدة إقامة العمال لا يتجاوز ثلاث سنوات، وتم إدخال قانون الإقامة الدائمة عام 2002، والذي نص على أن إقامة العمال لخمس سنوات تمهد لحصولهم على وضع الإقامة الدائمة، وهو الأمر الذي سعت الدولة إلى تحجيمه من خلال تطبيق سياسة التناوب لثلاث سنوات، (Kim, 2009, p66)، وشهد نظام "EPS" معارضة قوية من قبل الأطراف الاقتصادية، وخاصة الاتحاد الكوري للصناعات الصغيرة؛ لأنه ساعد في منح العمالة الأجنبية غير الماهرة مكانة متطابقة مع العمالة المحلية فيما يتعلق بقانون معايير العمل، والحد الأدنى للأجور، وقانون الصحة والسلامة المهنية، وما إلى ذلك (Lim, 2010, p59).

وعلى الرغم من الجهود الخاصة بدمج العمال الضيوف فإن الحكومة الكورية ما زالت انتقائية، حيث تهتم أكثر بدمج العمال الأجانب أصحاب الموارد الغنية، والذين من المتوقع مساهمتهم في تحسين وضع الاقتصاد، حيث يتم منحهم حق الإقامة الدائمة بغض النظر عن مدة إقامتهم.

2.3 المهاجرون والزواج

أما ظاهرة الزواج الدولي فلم تُعرها الدولة اهتماماً من قبل على الرغم من انتشارها، بينما تغير هذا الموقف مؤخراً، ففي 2005 أضاف مكتب الهجرة الكوري فئة مهاجري الزواج في تقريره السنوي عن الهجرة، وأسهمت إضافة تلك الفئة في تزويد الدولة الكورية بمعلومات جوهرية لتنفيذ سياسات خاصة بهؤلاء المهاجرين، وهي السياسات التي تقوم على محاولة الحفاظ على الأسرة ورعاية الأطفال، والحفاظ على تماسك المجتمع (Kim, 2009, pp69-72).

ويعتبر البعض أن عام 2006 هو البداية الفعلية للاهتمام بالمهاجرين وأسرهم، خاصة مع عودة نجم كرة القدم "هاينز وارد" (Hines Ward) لكوريا، وهو المولود لأم كورية وأب أمريكي من أصول إفريقية، وعندما فاز فريق وارد "Pittsburg Steelers" ببطولة "NFL Super Bowl" الأمريكية في عام 2006، تم اختيار وارد كأفضل لاعب في فبراير 2006، وقابل ذلك ضجة كبيرة في كوريا؛ حيث عينه العمدة "لي ميونج باك" (Lee Myung-bak) كمواطن فخري في سيول، واجتمع مع الرئيس "روه مو هيون" (Roo Moo-hyun)؛ لتناول الطعام في البيت الأزرق، وأعلن "وارد" خلال حوارته بالمؤتمر الصحفي تعليقاً على تكريم الحكومة له، بأنه تلقى التشجيع والدعم للمرة الأولى من الحكومة والمجتمع الكوري (Draudt, 2019, p8). وأسهمت تلك الزيارة في زيادة اهتمام الرأي العام بقضية مهاجري الزواج الدولي، وبمعاناة الأطفال متعددي الجنسية، والدليل أنه تم تقديم "قانون لدعم الأطفال متعددي الثقافات وأسرهم" إلى الجمعية الوطنية في 6 أبريل 2006 (Kyung, 2010, p222).

وفي العام نفسه، بدأ اهتمام القيادة السياسية بقضية مهاجري الزواج الدولي، حيث أولى الرئيس "روه مو هيون" اهتماماً مضاعفاً بقضيتهم، معلناً أن "الاتجاه نحو مجتمع متعدد الأعراق والثقافات أصبح حتمياً، وقد حان الوقت لاعتماد كوريا لسياسات التعددية الثقافية" (Prey, 2011, p112)، ومن هنا قام "روه" بإنشاء لجنة رئاسية للاندماج الاجتماعي لتحقيق والتوصية بتغييرات في السياسة الكورية لاستيعاب الزيادة في المهاجرين المتزوجين من كوريين، والذين كانوا يواجهون صعوبات في الاندماج في أسرهم الكورية الجديدة (Draudt, 2019, p8)، وتولى المكتب الخاص برئيس الوزراء مسؤولية تنسيق أعمال تلك اللجنة المكونة من تسع وزارات حكومية، والتي هدفت إلى تحقيق اندماج أفضل للمهاجرين بالمجتمع الكوري (Watson, 2012, p246).

وتتضح سياسات الدولة الكورية لدمج المهاجرين فيما يلي

أولاً: الخطط الحكومية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين

تبنت الحكومة العديد من المبادرات التي تستهدف تغيير النسيج المجتمعي لقبول المهاجرين، ففي فترة ولاية الرئيس "روه مو هيون" في الفترة من 2003 إلى 2008، تم إطلاق الخطة الكبرى "Grand Plan" في 26 أبريل 2006، ووفقاً لتلك الخطة أصبحت وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة "Ministry of Gender Equality and Family" هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق تلك السياسات، وعلى الوزارات الأخرى، بما في ذلك وزارة العدل، والعمل، والصحة والرعاية الاجتماعية، وإدارات الحكومة المحلية والمركزية، المشاركة في تنفيذ تلك الخطة (Kyung, 2010, p221).

وقد حددت الخطة الكبرى مجموعة شاملة من السياسات لدعم "الاندماج الاجتماعي" للزوجات الأجنبية وتحقيق "مجتمع متعدد الثقافات"، حيث تضمنت الخطة، دعم المهاجرين المتزوجين وتنظيم وكالات الزواج، وتقديم الخدمات العاجلة لضحايا العنف المنزلي، وإصدار قانون يقضي بحماية المهاجرين في حالة تعرضهم للطلاق، ووضع عدد من البرامج لتعليم المهاجرين اللغة والثقافة الكورية، فضلاً عن توفير أشكال مختلفة من خدمات الرعاية وخاصة الصحية، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي العام بقضايا المهاجرين وأسره، ووضع برامج للتصدي للعنصرية في النظام التعليمي، وتعزيز التواصل بين الوكالات الحكومية، وافتتاح مراكز لتقديم خدمات فعالة.

كما تم إطلاق خطة أخرى عام 2008 تحت اسم "الخطة الأساسية الأولى لسياسة الهجرة الطابع الرسمي والمؤسسي على العديد من عناصر الخطة الكبرى، ووصفت كوريا بالمجتمع المنفتح الذي يرحب بالأجانب والمهاجرين من مختلف الجنسيات، فضلاً عن السماح لرجال الأعمال بالاستفادة من الخبرات البشرية من دول العالم المختلفة، كما هدفت إلى توفير البيئة المناسبة للأجانب التي تساعدهم على المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتهدف تلك الخطة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال سياسة "الباب المفتوح" للمهنيين الأجانب والمستثمرين والمهاجرين المتزوجين، وكذلك متابعة الاندماج الاجتماعي الجيد لضمان تطور كوريا إلى "مجتمع متعدد للثقافات"، حيث تحترم حقوق الإنسان من خلال مساعدة المهاجرين على التكيف والقضاء على التمييز، وتعزيز فهم الجمهور لمجتمع متعدد الثقافات، كما تهدف إلى ضمان احترام قوانين الهجرة وتطبيقها بصرامة وحماية حقوق الإنسان للأجانب (Kim, 2014, p102).

ولتنفيذ أهداف الخطة الأولى، أنفقت الحكومة حوالي 1.33 تريليون وون خلال الفترة 2009-2012، واستحوذت سياسة متابعة الاندماج الاجتماعي على النصيب الأكبر من نفقات الحكومة، والتي وصلت إلى حوالي 54% من إجمالي المخصصات، واتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لاستقطاب العمالة الماهرة، أهمها تبسيط إجراءات فحص التأشيرة، وتخفيف قيود الإقامة الدائمة، وتنفيذ برامج لدمج المهاجرين بالمجتمع الكوري، ورفع مستويات الوعي العام حول قضايا المهاجرين (The 2nd Basic Plan for Immigration Policy, 2012, pp14-15)

وعام 2013 قامت الحكومة بإطلاق الخطة الأساسية الثانية لسياسة الأسر متعددة الثقافات من عام 2013 حتى 2017 "The Second Basic Plan for Immigration Policy"، وارتفع عدد المؤسسات المشاركة في تنفيذ الخطة من 11 إلى 13 مؤسسة حكومية، ووضعت الحكومة ست مهام أساسية لمتابعتها، وهي: تعزيز التعليم التكاملي للأسر متعددة الثقافات؛ وإنشاء وتشغيل 50 مدرسة إعدادية لتعليم الأطفال من الأسر المتعددة ثقافياً؛ وبناء حياة عائلية مستقرة؛ ودعم المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لمهاجري الزواج؛ وتحسين النظام القانوني؛ وتشكيل فهم أفضل للتعددية الثقافية (Jieun, 2013, pp54-58).

وخصصت الحكومة إجمالي 3.31 تريليونات وون لتنفيذ أهداف الخطة الثانية، ونجحت تلك الخطة مع الخطة الأولى في تحقيق بعض الإنجازات، أهمها: السماح بتشغيل مراكز طلبات التأشيرة الكورية، بالإضافة إلى وضع الأساس لجذب الطلاب الأجانب للدراسة في كوريا، وتحسين ظروفهم المعيشية، ومساعدة المتميزين منهم في الحصول على وظيفة، ومن ذلك إقامة معارض توظيف للطلاب الأجانب، وكذلك تم إدخال نظام التأشيرة الإلكترونية (E-visa)، وتم السماح للمواهب الأجنبية المتميزة بالتقدم للحصول على الجنسية الكورية والحصول على جنسيات متعددة في حالات محدودة، بالإضافة إلى تعزيز اندماج المهاجرين من خلال تدشين برامج لتعليم اللغة والثقافة الكورية؛ للتقليل من شعور المهاجر بالاعترا ب في المجتمع الكوري.

كذلك قامت الحكومة بمراجعة الجوانب القانونية الخاصة بالوكالات المسؤولة عن الزواج الدولي، مثل نظام التأشيرة، وسياسة إدارة تلك الوكالات والرقابة عليها؛ فعلى سبيل المثال تم سن قانون تنظيم وكالات السمسرة في الزواج، وكذلك تم تنفيذ برامج دعم مخصصة للمهاجرات المتزوجات، وعلى وجه الخصوص، توفير فرص عمل للمهاجرات لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وزيادة عدد المدارس المهنية ومتعددة الثقافات، بالإضافة إلى تجريم التمييز ضد المهاجرين الأجانب وأبنائهم (The 2nd Basic Plan for Immigration Policy, 2018, pp 16-20).

وأطلقت الحكومة الخطة الأساسية الثالثة لسياسة الهجرة "The 3rd Master Plan for Immigration Policy" من 2018 وحتى 2022، والتي انطلقت رؤيتها الأساسية من تقدير قيمة التنوع الثقافي في المجتمع الكوري، وكذلك ضمان حقوق الإنسان وتطبيق حكم القانون.

وتتمحور أهداف تلك الخطة -والتي لم تختلف عن سابقتها- في انفتاح الدولة الكورية على الهجرة بشكل منظم، وذلك لاستقطاب العمالة الماهرة، بما يسهم في دعم التقدم الاقتصادي، فضلاً عن السعي لبناء مجتمع كوري يجمع بين المواطنين والمهاجرين، وذلك من خلال تحسين برامج الرعاية الاجتماعية؛ لمساعدة الأجانب على الاندماج في المجتمع، وتحسين قدرات أطفال المهاجرين، وبناء مجتمع آمن يضمن تعاون الكوريين والمهاجرين معاً، والسعي للوصول إلى مجتمع عادل تُحترم فيه حقوق الإنسان ويُدعم التنوع الثقافي، وذلك من خلال تعزيز القدرات للوصول إلى التعليم متعدد الثقافات، وتدريب معلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة، وإنشاء برامج اللغات للأجانب، وتحسين قبول الثقافات المتعددة بالمدارس، وتوسيع البرامج التعليمية متعددة الثقافات، ويوضح الشكل رقم (3) رؤية الخطة الأساسية الثالثة وأبرز القيم والأهداف الأساسية لها (The 3rd Master Plan for Immigration Policy, 2018, pp 31-71).

شكل 3

ملخص رؤية وقيم وأهداف الخطة الأساسية الثالثة لسياسة الهجرة

الأهداف	القيم الأساسية	الرؤية
<ul style="list-style-type: none"> • الانفتاح المنظم على الهجرة • بناء مجتمع متكامل وآمن وعادل 	<ul style="list-style-type: none"> • التعايش • الاندماج • السلامة العامة • التعاون 	<ul style="list-style-type: none"> • احترام التنوع • احترام حقوق الإنسان • احترام حكم القانون

المصدر: - The 3rd Master Plan for Immigration Policy (2018-2022). (2018). Korea immigration Service, Ministry of Justice. - <http://bit.ly/3HYBzxt>.p31.

ثانياً: الإجراءات الحكومية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين

قامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات بهدف دعم العائلات المتعددة ثقافياً، ومنها إنشاء مركز دعم الأسرة متعددة الثقافات "Multicultural Family Support Center"، حيث قامت وزارة المساواة بين الجنسين بإنشاء نحو 21 مركزاً في عام 2006 لتقديم الدعم لتلك الأسر، وشهدت تلك المراكز زيادة تدريجية وصلت إلى أكثر من 200 مركز، وتقدم تلك المراكز خدمات لتعليم اللغة والثقافة الكورية وتقديم الاستشارات العائلية، وكذلك تقدم بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية مشروعات خاصة بالأسر متعددة الثقافات، منها وزارة الصحة، والتي تتولى مسؤولية الرعاية الصحية للأجانب، ومن ذلك الفحص الطبي المجاني، وأيضاً مشروعات وزارة القانون، والتي تتولى تقديم الخدمات المتعلقة بزواج المهاجرين، وإطلاق برنامج "البداية السعيدة"، والذي يعنى بتعليم اللغة الكورية وفهم ثقافة المجتمع الكوري (Jieun, 2013, p54).

كما قامت الحكومة بدمج مكونات التعليم متعدد الثقافات من خلال تعليم الأطفال مختلطي الجنسية اللغة والثقافة الكورية، وفي عام 2007، تم تطوير المناهج الدراسية لتشتمل على موضوعات عن التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، (Kim & Kim, 2012, p249)، وفي عام 2009، تضمن المنهج الوطني "فهم المعرفة الثقافية والقيم التعددية" كأحد الأهداف التعليمية الرئيسية التي يجب على جميع المدارس تحقيقها، علاوة على ذلك، أضافت الحكومة في عام 2015 المزيد من الموضوعات والمعايير المتعلقة بالتعليم متعدد الثقافات في المناهج الدراسية (Kang, 2021, p25).

وكذلك أصدرت الحكومة بعض القوانين لتسهيل اندماج الأجانب بالمجتمع الكوري، منها قانون معاملة الأجانب في كوريا في عام 2007، ويهدف القانون إلى القضاء على التمييز ضد الأجانب وتسهيل اندماجهم في المجتمع، وكذلك قانون تنظيم السمسرة في الزواج لعام 2007 لتنظيم وكالات الزواج، ومعالجة الممارسات الخادعة والاستغلالية والمهينة في تنظيم الزيجات الدولية، فضلاً عن قانون دعم الأسر متعددة الثقافات لعام 2008، والذي نص على إنشاء خدمات الدعم الاجتماعي للمهاجرين المتزوجين والأسر متعددة الثقافات، وتشمل هذه البرامج التكيف اللغوي والثقافي، والتوظيف، ومساعدة ضحايا العنف المنزلي، ودعم تربية الأطفال وتعليمهم، من بين أمور أخرى، ويساعد برنامج الدعم الشامل للمهاجرين المتزوجين ويشجعهم على إنجاب وتربية "أطفال كوريين" (Kim et al., 2014, p103).

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز نظام التأمين الاجتماعي عام 2007؛ من أجل تقديم مزايا للمهاجرات المتزوجات من كوريين، فمن أجل ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة للمهاجرين المتزوجين، تمت إضافة "بند استثنائي للأجانب" إلى المادة الخامسة من قانون تأمين سبل العيش الأساسية الوطنية⁴ "National Basic Livelihood Security Act" (Jung, 2009, p53)، والتي بموجبها تكون المهاجرات المتزوجات اللاتي يقمن بتربية أطفال كوريين قاصرين مؤهلين للحصول على مزايا اجتماعية بموجب نظام التأمين الاجتماعي، وذلك بدون اكتساب الجنسية الكورية (Kim, 2018, p3).

أيضاً يمكن لمهاجري الزواج اكتساب الجنسية الوطنية، حيث يحق لتلك الفئة الاستفادة من الإجراء الذي اتخذته حكومة كوريا المعروف بـ "التجنيس المبسط"، وهو ما يتيح لهم الحصول على الجنسية خلال وقت إقامة أقصر من العمال الأجانب، حيث ينص القانون على أنه يمكن للأجانب المتزوجين من مواطنين كوريين الحصول على الجنسية إذا حافظوا على زواجهم، وعاشوا في كوريا لمدة عامين أو أكثر، ومن المثير للاهتمام، أنه منذ عام 2011، تم إدراج مهاجري الزواج أيضاً في قائمة الأشخاص المؤهلين الذين يمكنهم حمل جنسية مزدوجة، في مقابل استبعاد العمالة الأجنبية من التمتع بتلك المميزات (Berndt, 2017, p58).

فضلاً عن ذلك، تم منح مهاجري الزواج بعض الحقوق السياسية، حيث منح تعديل قانون انتخاب الموظفين العموميين عام 2010 حقوقاً للأزواج الأجانب من المواطنين الكوريين للمشاركة في أنشطة الحملات الانتخابية المختلفة، وهي أنشطة لم تكن مسموحاً بها في السابق، علاوة على ذلك، تم منح المقيمين الدائمين، بمن في ذلك الأزواج الأجانب الذين لم يستفيدوا من الجنسية الكورية ولكنهم استوفوا بعض متطلبات الأهلية (على سبيل المثال، 19 عاماً كحد أدنى، ولديهم ثلاث سنوات من الإقامة بعد الحصول على الإقامة الدائمة) عدة خيارات للمشاركة السياسية، وتشمل الحق في التصويت في الانتخابات المحلية وانتخابات مديري التعليم. وتعتبر كوريا الدولة الأولى في آسيا التي منحت حقوق التصويت (المحدودة) للأجانب.

وبموجب هذه البرامج، تم منحهم العديد من المزايا مثل الحد الأدنى من دعم المعيشة، ودعم الأم والطفل، حتى لو لم يكتسبوا الجنسية بعد، وقبل توسيع نطاق هذه البرامج، كانت هذه الأنواع من المزايا مقصورة على المواطنين الكوريين فقط (Kim et al., 2014, p104).

⁴ هو قانون صدر عام 1999 بهدف إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية الكوري، وتأمين الحد الأدنى من مستويات المعيشة، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وصدر هذا القانون بضغط من المنظمات غير الحكومية.

4. أوجه القصور في السياسات الحكومية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين

بدأت إصلاحات الحكومة لمعالجة قضية التعددية الثقافية منذ فترة قصيرة نسبيًا، وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة الرسمية تعبر عن توقعات عالية نحو تلك القضية، لكن على الناحية الأخرى يوجد عدد من المشكلات التي تعيق تحقيق ذلك:

أول تلك المشكلات هي المتعلقة بمعتقدات المجتمع الكوري حول فكرة القومية العرقية، والتي أدت إلى سيادة المعاملة التمييزية ضد غير الكوريين، وتعرضهم إلى السخرية والبلطجة حيث يتم وصفهم على أنهم "آخرون"، (Ghazarian, 2018, pp18-34)، علاوة على ذلك، انتشرت المشاعر المعادية نحو سياسات التعددية الثقافية، على سبيل المثال، نشطت الجماعات اليمينية، مثل "تحالف المواطنين ضد المهاجرين الأجانب" في تقديم التماسات إلى المسؤولين الحكوميين لإلغاء سياسة الحكومة متعددة الثقافات والتوقف عن الترويج للزيجات الدولية (Shim, 2013, p12).

ثاني تلك المشكلات هي ضعف الوضع الاجتماعي للمهاجرين المتزوجين من كوريين، وذلك بسبب وضعهم كأقليات عرقية، واحتمال اندلاع خلافات بينهم وبين أزواجهم نتيجة تباين خلفياتهم الثقافية، فمذ عام 2014، بلغ معدل الطلاق للزيجات الدولية في كوريا حوالي 10.2%، مقارنة بـ 5.4% لجميع الزيجات، ويشير ذلك إلى أن الوضع الضعيف لمهاجري الزواج يؤثر سلبًا على نجاح زيجاتهم.

وتشير العديد من الدراسات إلى تركيز الحكومة الكورية على الاستيعاب الثقافي للمهاجرين بدلاً من دعم اختلافاتهم الثقافية، ويجادل البعض بأن مراكز الأسرة متعددة الثقافات التي أنشأتها الحكومة يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الأيوو الثقافية التي تهدف إلى استيعاب المهاجرين، وذلك بدلاً من التقليل من عدم المساواة الثقافية بينهم، أيضاً فإن التركيز الكبير على المهاجرين المتزوجين من كوريين يسهم في عزلهم عن المجموعات المهاجرة الأخرى وأغلبية السكان من خلال معاملتهم المختلفة بشكل واضح.

ثالث تلك المشكلات هي غياب الاهتمام الكافي ببقية مجموعات المهاجرين، فالتركيز المكثف على المهاجرين المتزوجين من كوريين يعني أن مجموعات المهاجرين الأخرى غالباً ما تكون غير معترف بها أو مستبعدة من العديد من برامج الدعم، على سبيل المثال، غالباً ما يتم استبعاد عائلات العمال الأجانب، وعائلات اللاجئين من كوريا الشمالية والصينيين من أصل كوري من الفئات المستهدفة لبرامج السياسة، ويعني غياب الدعم أن ظروف هذه المجموعات متدهورة (Ghazarian, 2018, pp21-22).

بالإضافة إلى الإفراط في استخدام المصطلحات المتعلقة بالتعددية الثقافية من قبل المسؤولين، مثل: أسرة متعددة الثقافات، ومشروعات متعددة الثقافات، وما إلى ذلك، وهو ما أدى إلى حدوث ارتباك بين المواطنين في فهم مدلول تلك المصطلحات (The 2nd Basic Plan for Immigration Policy, 2012, pp16-17).

وكذلك غياب الرقابة الفاعلة على البرامج المخصصة لدعم التعددية الثقافية، والدليل تداخل عدد كبير منها بين جهات ووزارات متعددة (Jieun, 2013, pp54-58).

5. خاتمة

نخلص مما سبق إلى أن المجتمع الكوري، والذي يتميز بتجانسه الشديد وعدائه للأجانب واجه العديد من التحولات الديموجرافية؛ والتي تمثلت أهمها في ظاهرة الهجرة، والتي أدت إلى تحول هذا المجتمع المتجانس مجتمعياً إلى مجتمع متعدد الثقافات والأعراق، ونتيجة هذا الوضع عانى الأجانب والمهاجرون من أوضاع متردية بالمجتمع الكوري.

وأدت العديد من التحولات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إلى دفع الحكومة الكورية للتعامل مع تلك التطورات، وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة عدداً من السياسات العامة كما أوضحنا سابقاً، ولكن على الرغم من ذلك فإن الحكومة الكورية يجب أن تتخذ خطوات أكبر وأكثر تأثيراً حتى تتمكن من إقناع الكوريين بتقبل التنوع الثقافي بالمجتمع، فضلاً عن تحد أكبر يتمثل في تفكيك القيم والنظم الاجتماعية السائدة بالمجتمع الكوري حتى يحترم المواطن الكوري الاختلافات الثقافية للمهاجرين والأجانب، ويتعلم إبداء تقدير أفضل للثقافات المغايرة لثقافته.

وكذلك يتوجب على الحكومة الكورية دعم أنماط حياة المهاجرين وتعزيز ثقافتهم الخاصة بدلاً من المحاولات الحثيثة لاستيعابهم في الثقافة الكورية، خاصة في ظل رغبة الدولة الكورية في تحسين صورتها الخارجية كدولة ديمقراطية تحترم حقوق الأقليات، حيث يتعارض نهج الضغط على الأقليات الذي تتبعه الحكومة الكورية لتعزيز اندماجهم في الثقافة الكورية مع جوهر وروح القيم الديمقراطية.

خلاصة القول أنه يجب أن تتعامل الحكومة الكورية بجدية وبعزم قوي مع معتقدات الشعب الكوري حول قضايا الهوية والثقافة والعرق، وذلك من خلال تطبيق منظومة التعليم متعدد الثقافات والترويج الإعلامي لأهمية احترام الثقافات المختلفة، وغيرها من الاستراتيجيات، خاصة أن تلك المعتقدات تقف حائلاً أمام تحقيق السياسات الحكومية نحو التعددية الثقافية لأهدافها.

المراجع

1. المراجع العربية

- الفهداوي، فهمي خليفة. (2001). *السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

2. المراجع الأجنبية

Baek, K. (2017). Professional Construction of Diversity Management in Korea. *Development and Society*, 46(1), 25-53. <https://bit.ly/3NpWNFM>

Berndt, R. (2017). *Between the Ideals and Realities of 'Multicultural Korea* [Master's Thesis, Radboud University Nijmegen, Nijmegen School of Management]. <https://bit.ly/3xUvn4Z>

Bossard, M. K. (2018). Challenging Homogeneity in Contemporary Korea Immigrant Women, Immigrant Laborers, and Multicultural Families, *Education About ASIA*, 23, 38-41. <https://bit.ly/3HSlauC>

Choe, H. (2007). South Korean Society and Multicultural Citizenship. *Korea Journal*, 47(4), 1-21. <https://bit.ly/3OGXCej>

Cho, Y., Denisova, A., Yi, S., & Khadka, U. (2018). *Bilateral Arrangement of Temporary Labor Migration: Lessons from Korea's Employment Permit System*. The World Bank. <https://bit.ly/3bvjJWW>

Chung, E. A. (June 29, 2021). *How South Korean Demographics Are Affecting Immigration and Social Change*. Carnegie Endowment for International Peace, accessed Mar. 8, 2022. <https://bit.ly/3xXtW5R>

Draudt, D. (October 17, 2019). *South Korea's Migrant Policies and Democratic Challenges after the Candlelight Movement* (Academic paper series). Korea Economic Institute of America, <https://bit.ly/3QP68d2>

Fernández, C. (2013). The Challenge of Multiculturalism: Political Philosophy and the Question of Diversity. In Raymond Taras (ed.), *Challenging Multiculturalism: European Models of Diversity* (pp. 52-72). Edinburgh University Press. <https://bit.ly/3NnO4DZ>

2014 Foreigner Labour Force Survey. (2014). Statistics Korea. <file:///C:/Users/amr/Downloads/2014fffs.pdf>

Ghazarian P. G. (2018). Multiculturalism in South Korea: Examining Government Aspirations Through the Second Basic Plan for Immigration. *Multicultural Education Review*, 10, 18-34 <https://bit.ly/3NpbJDV>

- Grishaeva, E. B. (2012). Multiculturalism as a Central Concept of Multiethnic and Polycultural Society Studies. *Journal of Siberian Federal University*, 7, 916-922. <https://bit.ly/3NnOhXN>
- Hurn, B. J., & Tomalin, B. (2013). *Cross-Cultural Communication Theory and Practice* (1st ed). Palgrave Macmillan. <https://bit.ly/3nkEPd2>
- Jieun, S. (2013). *Beyond Multiculturalism, Toward Interculturalism: Educating Citizens in Changing South Korea* [Master's Thesis, University of California]. <https://bit.ly/3u4kT23>
- Jo, Ji-Yeon O., & Jung, M. (2017). Rethinking Diversity in South Korea: Examining the Ideological Underpinnings of Multicultural Education Policies and Programs. In Pink W., Noblit G. (Eds.), *Second International Handbook of Urban Education* (pp 195–212). Springer International Handbooks of Education. Springer, Cham. <https://bit.ly/3QQPKJ1>
- Jung, I.Y. (2009). Explaining the Development and Adoption of Social Policy in Korea: The Case of the National Basic Livelihood Security Act. *Health and Social Welfare Review*, 29(1), 52-81. <https://bit.ly/3ylFUHN>
- Kang, J. (2021). Discursive Struggles for Multicultural Curriculum in South Korea. *The Journal of Social Studies Research*, 45(1), 25-34. <https://bit.ly/3yJgWc9>
- Kim, K. (2017). Female Immigration by Cross-Border Marriage: A New Political Issue in South Korean Society. In Y. Kim (Ed.), *Korea's Quest for Economic Democratization Globalization* (pp 233–255), *Polarization and Contention*. Cham: Palgrave Macmillan. <https://bit.ly/3OMMIJh>
- Kim, H., Lee, J. G., Lee, B. C., & Kim, S. (2017). Understanding the Life of Chinese Immigrants in Korea: Forgotten People in the Land of Multiculturalism. *Asian Social Work and Policy Review*, 11(3), 184-192. <https://bit.ly/3niBg79>
- Kim, A. (2018). Social Exclusion of Multicultural Families in Korea. *Social sciences*, 7, 1-16. <https://bit.ly/3HSu9fi>
- Kim, J. H., & So, K. (2018). Understanding the “Other”: Rethinking Multiculturalism in South Korea through Gadamer’s Philosophical Hermeneutics. *International Journal of Multicultural Education*, 20, 102-117. <https://bit.ly/3OrlWB4>
- Kim, G., & Kilkey, M. (2016). Marriage Migration Policy as a Social Reproduction System: The South Korean Experience. In M. Kilkey, & E. P. Möllenbeck (Eds.), *Amily Life in an Age of Migration and Mobility. Migration, Diasporas and Citizenship* (pp 137–161). London: Palgrave Macmillan. <https://bit.ly/3HSu4bu>
- Kim, M. J. (2015). *The Republic of Korea’s Employment Permit System (EPS): Background and Rapid Assessment*. International Labor Office. DOI: 10.13140/RG.2.1.1541.3283

- Kim, N. H. J. (2015). The Retreat of Multiculturalism? Explaining the South Korean Exception. *American Behavioral Scientist*, 69(6), 727-746. <https://bit.ly/3u1io07>
- Kim, J., Yang, S-B., & Torneo, A. (2014). Marriage Immigration and Multicultural Families: Public Policies and Their Implications for the Philippines and South Korea, *Asian Politics & Policy*, 6, 97-119. <https://bit.ly/3HTzVgy>
- Kim, S., & Kim, L. R. (2012). The Need for Multicultural Education in South Korea. In David A. Urias (ed.), *The Immigration & Education Nexus A Focus on the Context & Consequences of Schooling*. Rotterdam: Sense Publishers. <https://bit.ly/3HUEXJK>
- Kim, H-J. (2009). Immigration Challenges And "Multicultural" Responses: The State, The Dominant Ethnic And Immigrants in South Korea (Order No. 3384154). ProQuest Dissertations & Theses Global. (305033550). <https://bit.ly/3y00wnx>
- Kukathas, Chandran. (2004). Theoretical Foundations of Multiculturalism. *George Mason University Department of Economics*, 1-21. <https://bit.ly/3HSUM3y>
- Kyung, L. H. (2010). The Role of Multicultural Families in South Korean Immigration Policy. 36, 211-228. <https://bit.ly/3OrxUe1>
- Lim, T. (2010). Rethinking Belongingness in Korea: Transnational Migration, "Migrant Marriages" and the Politics of Multiculturalism. *Pacific Affairs*, 83(1), 51-71. <https://bit.ly/3NoAa55>
- Lim, T. (2009). Who is Korean? Migration, Immigration, and the Challenge of Multiculturalism in Homogeneous Societies. *Asia-Pacific Journal*, 7(30), 1-22. <https://bit.ly/3NiKx9W>
- MacLellan, D. & Brannen, F. (2014). A Perspective of Cultural Change in Korea and Its Effect on Multicultural Children. *IOSR Journal of Humanities and Social Science*, 19(6), 19-30. doi:10.9790/0837-19631930
- Marriage and Divorce Statistics in 2019* (Rep.). (2019). Statistics Korea. Accessed Date 2022, March 27. file:///C:/Users/amr/Downloads/mds2019.pdf
- Moon, S. (2010). Multicultural and Global Citizenship in a Transnational Age: The Case of South Korea. *International Journal of Multicultural Education*, 12(1), 1-15. doi:10.18251/ijme.v12i1.261
- Moon, K. H.S. (2015, October 26). *South Korea's Demographic Changes and Their Political Impact* (Working paper No. 6). CENTER FOR EAST ASIA POLICY STUDIES. <https://brook.gs/3R3aJIX>

- Ng, E. S., & Bloemraad, I. (2015). A SWOT Analysis of Multiculturalism in Canada, Europe, Mauritius, and South Korea. *American Behavioral Scientist*, 59(6), 619–636. <https://bit.ly/39SzJ4E>
- Park, Y. (2017, march 1). *South Korea Carefully Tests the Waters on Immigration, With a Focus on Temporary Workers*. Migrationpolicy.Org. Retrieved Mar. 10, 2022, from <https://bit.ly/39XOH9E>
- Prey, R. (2011). Different Takes: Migrant World Television and Multiculturalism in South Korea. *Global Media Journal*, 4(1), 109-125. file:///C:/Users/amr/Downloads/Different_Takes_Migrant_World.pdf
- Seglow, J. (2003). Multiculturalism. In R. Bellamy & A. Mason (Eds.), *Political Concepts* (156-168). Manchester University Press. <https://bit.ly/3yoo3QP>
- Shim, N. (2013). *Korea's Multiculturalism (DAMUNHWA) Policy and Media Discourse. Focusing on the Television News Coverage* [Master's Thesis, Tufts university, Fletcher School]. <https://bit.ly/3HW5ZRd>
- Statistics Korea. (2019) *Survey on Immigrants' Living Conditions and Labour Force*. (2019). file:///C:/Users/amr/Downloads/2019silclf.pdf
- Watson, I. (2012). Paradoxical Multiculturalism in South Korea. *Asian Politics & Policy*, 4(2), 233–258. doi:10.1111/j.1943-0787.2012.01338.x
- Taylor, C. (1992). *The Politics of Recognition*. In A. Gutmann (Ed.), *Multiculturalism and the Politics of Recognition* (pp. 25-74). Princeton: Princeton University Press.
- Statistics Korea, *Marriage and Divorce Statistics in 2017 (Rep.)*. (2017). Accessed Date 2022, March 27, <https://bit.ly/3u7fMxX>
- Yang, H. (2011). Multicultural Families in South Korea: A Socio-Legal Approach, *NORTH CAROLINA JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW*, 37(1), 47-79. <https://unc.live/3yoHkRO>
- Yoon, I.J., Song, Y. H, & Bae, Y. J. (2008). *South Koreans' Attitudes toward Foreigners, Minorities and Multiculturalism* (Paper prepared for presentation at the annual meeting of the American Sociological Association). Boston. <https://bit.ly/3OrOY3J>
- Yoo, K.S. (2005). *Foreign Workers in the Republic of Korea (Rep.)*. Korea Labor Institute. <https://bit.ly/3OA1cH8>
- Yeo, M. (2016). *South Korean Teachers Beliefs about Diversity: The Impact on Practice of Multicultural Education* [master's thesis, Portland State University]. <https://bit.ly/3bxrsn5>

Yoo, S. (2017). Legal Reform Related to Interracial Koreans. *WASH. U. GLOBAL STUD. L. REV.*, 16(2), 365-385. <https://bit.ly/3HSoXbk>

The 2nd Basic Plan for Immigration Policy 2013-2017. (2012). Consulate General of the Republic of Korea in Mumbai. Ministry of Foreign Affairs. <https://cutt.ly/1LCHozh>

The 3rd Master Plan for Immigration Policy (2018-2022). (2018). Korea immigration Service, Ministry of Justice, <https://bit.ly/3HYBzxt>